(الأهرام، ٢٦/٩/١٩٩٠).

استقالة الشاذلي القليبي

عقب أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، بحضور بعض الدول ومقاطعة البعض الآخر، وجد الامين العام للجامعة نفسه في موقف لم يرَ له مخرجاً سوى الاستقالة. فكما قال الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، ان القليبي «وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه؛ فالدول العربية تطلب اليه اتخاذ خطوات هو غير قادر على القيام بها، بسبب انقسام العالم العربي وتضارب المواقف بالنسبة الى أزمة الخليج» (**الحياة**، ٥/٩/١٩٩٠). ففي ضوء هذا الانقسام، قال القليبي، في خطاب استقالته: «قررت ان أُعلن قلقي على أملنا القومي من المخاطر المحدقة به، وأنهي الاضطلاع بمسؤوليتي كأمين عام لجامعة الدول العربية؛ ذلك انه كان لي أمل، حتى هذه الايام الاخيرة، في امكان الحل السلمي على رغم الصعوبات؛ ولكن اتضح لي، الآن، ان هذا الحل لم يعد مجدياً، حتى لو تمّ الاهتداء اليه، وقبلت به جميع الاطراف العربية المعنيّة، والسبب هو اصرار جهات أجنبية على استعمال القوة، أولاً وأساساً القضاء على قوة عربية بامكانها ان تحدّ من أطماع اسرائيل بالتوسّع والهيمنة على المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٦ ـ ٩/٩/١٩٩٠، ص ١ ـ ٧). وأوضح القليبي «ان جامعة دولنا تواجه، اليوم، انقساماً خطيراً بسبب ما حدث في الكويت» (**المصدر نفسه**).

وقد علّق سفير مصر لدى جامعة الدول العربية، علي ماهر، على استقالة القليبي بالقول، انه في هذا الظرف الخطر «أشعر بأننا كنّا في حاجة الى جهده، والى عمله المخلص، والى وجوده معنا، لنواجه خطر الانقسام، ولكي نعمل على توحيد الشمل مرة أخرى» (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٩٠)؛ في حين ركّزت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، في تقويمها لخطاب استقالة القليبي، على انه «كان غامضاً ولم يشر الى العراق بشكل واضح كمقوّض للتضامن العربي... متحدياً بذلك الارادة العربية» (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٩٠)؛ بينما رأى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليمان النجاب، ان في استقالة القليبي ما يشكّل «خطراً في تكريس الانشقاق» العربي (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٩٠).

لكن مراقبين في القاهرة، أشاروا الى ان «توقيت استقالة القليبي يرجع الى تعرّضه لضغوط هدفها عرقلة عملية تنفيذ نقل مقر الجامعة العربية الى مقرها في العاصمة المصرية، وفقاً للقرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية... في دورته السابقة، في آذار (مارس) الماضي في هذا الشأن» (**المصدر نفسه**)، وفي ذلك اشارة الى «تونسيّته». لكن القليبي أوضح، في خطاب الاستقالة، خوفه من «ان الدمار يهدّد، اليوم، المنطقة كاملة، وكذلك القضية المركزية، قضية الشعب الفلسطيني والانتفاضة المجيدة الباسلة، وقضية لبنان... فنحن، الآن، أمام وضع خطر وشديد التعقيد... لكن قلقنا يتجسّد أساساً في القضية المركزية التي تواجه مخاطر لا مثيل لها منذ عقود...» (**الحياة**، ٦/٩/١٩٩٠، ص ٧).

ضغوط على الفلسطينيين

رأى بعض الدول العربية ان أزمة الخليج دفعت القضية الفلسطينية الى الظل. فما نتج عن هذه الأزمة «انعكس سلباً على القضية الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة»، كما قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد (**الاهرام**، ٢/٩/١٩٩٠). لكن العراق يحاول الربط بين مجمل قضايا المنطقة. فقد قال مسؤول أردني «ان صدام أبلغ [الى] الملك حسين، في آخر زيارة له لبغداد، انه يوافق، من حيث المبدأ، على سحب قواته من الكويت على ان يرتبط الانسحاب بتسوية خلافات اقليمية أخرى، بما في ذلك الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في مؤتمر دولي للسلام» (**القدس العربي**، لندن، ٢١/٩/١٩٩٠، ص ٣)؛ الاّ ان سفير السعودية لدى واشنطن، الأمير بندر بن سلطان، قال «ان انسحاب القوات العراقية من الكويت يجب ان يسبق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط... [فـ] عندما ينتهي الانسحاب العراقي من الكويت سنكون راغبين في مناقشة المؤتمر الدولي للسلام؛ وهو ما أيّدناه على الدوام لحل القضية الفلسطينية» (**الحياة**، ٩/٩/١٩٩٠)، وهو ما ينسجم مع الموقف الاميركي، الذي أعلنه الرئيس، جورج بوش، بعد قمّة هلسنكي. فقد قال بوش: «ان أي محاولة للربط بين النزاعين تعني